رئيس ديوان المراقبة العامة يفتح ملفاته أمام الشورى:

٤٤ مليارا قروض تراكمية مستحقة و٢٥ مليارا عهد لم تسوَ

أكد معالي الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة أن ديوان المراقبة العامة قد شارف على الانتهاء من تقييم خطته الإستراتيجية التي وضعها للنهوض بالدور المنوط به بموضوعية وحيادية تامة وفق أفضل الأساليب والمعايير المهنية، حيث بادر إلى وضع خطة إستراتيجية لمدة خمس سنوات للفترة من ١٤٢٦- ١٤٣٠هـ، تشتمل على عدد من الأهداف لتنفيذ مهام الديوان وفق مجموعة من القيم المهنية الجوهرية في مقدمتها التعاون والحوار والأمانة والنزاهة والكفاءة المهنية، الموضوعية والمصداقية والحيدة والاستقلال.

وأفاد فقيه أثناء حضوره جلسة مجلس الشورى التي عقدت يوم ١٤٣٠/٥/٢٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن الإستراتيجية تهدف إلى الاضطلاع بمهمة تزويد المقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى بتقارير موضوعية وذات مصداقية، في الأوقات المناسبة، حول أداء الأجهزة الحكومية والوضع المالي للدولة والارتقاء بمستوى أداء الديوان ليصبح جهازاً نموذجياً يمارس دوره باستقلالية وكفاءة مهنية عالية،ومساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تطوير أجهزتها المالية والإدارية لمواكبة المستجدات وتلبية متطلبات التنمية وتحقيق الانضباط المالي.

وكان مجلس الشورى قد عقد جلسته لاستكمال مناقشة التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ بحضور رئيس الديوان حيث استهل رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ الجلسة مؤكدا على أهمية التعاون والتكامل بين المجلس والديوان تحقيقاً للتوجيهات الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز – حفظه الله – نحو مزيد من الشفافية والنزاهة مقدراً جهود الديوان الرقابية على مختلف الجهات الحكومية بما يوجد بيئة مثلى للعمل الحكومي سواءً في قطاع الإدارة، أو الإدارة المالية والأنظمة المحاسبية.

من جانبه ألقى معالي رئيس ديوان المراقبة كلمة أبدى فيها سعادته بالوجود في المجلس لمناقشة ما اشتمل عليه تقرير الديوان من نتائج المراجعة المالية ورقابة أداء الأجهزة الحكومية عن العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ.وأشاد بدور المجلس ودعمه المستمر للديوان، والذي يعد شريكا للمجلس في مهامه الرقابية، وقد تجسد ذلك في القرارات المتتالية التي أصدرها المجلس بشأن تقارير الديوان في السنوات الماضية، متطلعًا إلى مزيد من الدعم والتعاون للنهوض بهذه المهمة الجليلة.

وقدم فقيه لأعضاء المجلس عرضاً موجزاً عن اختصاص الديوان وأساليب عمله وسعيه المستمر للنهوض بدوره وفق أفضل الممارسات المهنية.

وقال فقيه: إن الديوان حريص على تطوير أساليب عمله وممارسة اختصاصاته المتعددة، التي لم تعد قاصرة على عمليات المراجعة المالية اللاحقة، بل امتدت لتشمل الرقابة على الأداء، بهدف التأكد من مدى نجاح الأجهزة المشمولة بالرقابة في تطبيق خططها المعتمدة وتحقيق أهدافها المرسومة، وذلك من خلال تبني مفهوم الرقابة الشاملة وتطبيقها، ويتولى الديوان

مراجعة حسابات أكثر من (٤٠٠) جهاز ومؤسسة حكومية، بلغ متوسط عدد مستنداتها الواردة للديوان خلال العامين الماضيين نحو (٨٦٠,٠٠٠) مستند، حيث يقوم الديوان بمراجعتها وتدقيقها وفق أسلوب العينة الإحصائية، كما بلغ متوسط عدد العقود نحو (١٤,٠٠٠) عقد.

وأوضح معالي رئيس ديوان المراقبة أنه في حالة اكتشاف مخالفة مالية او محاسبية؛ يحق للديوان أن يطلب من الجهة المعنية إجراء التحقيق اللازم، وذلك حسب أهميتها.

وإذا وقع خلاف بين الجهة المختصة والديوان ولم تقتنع الجهة بوجهة نظر الديوان: فيجب وفق المادة (١٣) من نظام الديوان عرض الأمر في الحال على مقام رئيس مجلس الوزراء للفصل فيه، ويحرص الديوان على تنفيذ مقتضى هذه المادة بدقة.

وقال فقيه: إن الديوان بادر في مطلع عام ١٤٢٥هـ إلى وضع خطة إستراتيجية تشتمل على عدد من الأهداف الرئيسة والفرعية لتنفيذ مهام الديوان وفق مجموعة من القيم المهنية الجوهرية في مقدمتها: (التعاون والحوار، الأمانة والنزاهة، الكفاءة المهنية، الموضوعية والمصداقية، الحيدة والاستقلال). وتتمثل أهدافها في تزويد المقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى سنويًا بتقارير مهنية وموضوعية ذوات مصداقية عالية بشأن أداء الأجهزة الحكومية والوضع المالي للدولة، والارتقاء بمستوى الأداء المهني للديوان، ومساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تطوير أجهزتها المالية والإدارية لمواجهة متطلبات العصر واستحقاقات خطط التنمية والإصلاح الشامل.

وأضاف أن الديوان شكّل فريق عمل من المختصين في الديوان والأجهزة المعنية لدراسة النظام المحاسبي الحالي، وتشخيص واقعه وأوجه القصور فيه وتحديد الأسلوب الملائم لتطويره، وقد أنجز الفريق بالفعل الإطار الفكري والمرجعي للدراسة وأسند الديوان تنفيذها لأحد المكاتب الاستشارية الوطنية المتخصصة.

بعد ذلك وجه أعضاء المجلس أسئلة لمعالي رئيس

ديوان المراقبة العامة والذي أجاب عليها على النحو التالي:

• نحن الآن في السنة الخامسة من الخطة الإستراتيجية للديوان، فماذا تحقق منها؟ وهل هناك نظام محاسبي حكومي شامل يضمن توافر المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب؟ وهل هناك تقارير قطاعية لرقابة الأداء في المؤسسات العامة والوزارات والمصالح الحكومية؟

– النتائج التي تحققت بدت بوادرها تظهر للعيان، وقد أشرت إلى النظام الحكومي وما تحقق بشأنه، وعمر النظام الحكومي بعمر الدولة، ويحتاج إلى مجهود كبير جدًا، وقد بدأنا خطوات نأمل أن تكون على أسس علمية سليمة. وتقرير المرحلة الأولى من الخطة قيد المناقشة هذه الأيام، وهناك العشرات من تقارير الأداء القطاعية للجهات المختصة وهي محور نقاش مفيد جدًا، ولا يزال مفهوم رقابة الأداء مفهومًا غير مألوف في الكثير من الجهات؛ لأن الفرق المختصة برقابة الأداء تختلف عن الفرق الميدانية التي تذهب للرقابة المالية ورقابة الأنظمة.

• يعمل ديوان المراقبة العامة بأنظمة قديمة مضى على بعضها ما يقارب أربعين عامًا، ومنها اللائحة التنفيذية لدى الديوان التي صدرت عام ١٣٩١هـ. وحسبما وجدت في موقع الديوان أنها هي اللائحة التي لا تزال سارية المفعول حتى حينه.

– لا شك أن أنظمة الديوان أنظمة قديمة، وقد بادر الديوان إلى تحديث ووضع مشروع نظام جديد رُفع عام ١٤١٨هـ، ونرجو أن يصدر هذا النظام ليحل محل النظام الحالي ولائحته التنفيذية.

• أشار تقرير الديوان إلى أن حجم القروض المستحقة للسداد (٤٤) مليار ريال للعام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ، فهل يأتي ذلك في تقدير الديوان لعدم كفاءة الصناديق في تقويم المشروعات، ومن ثم تعثر المشروعات وتعثر السداد؟

– إن مبلغ (٤٤) مليارًا رصيد تراكمي لأقساط القروض المستحقة سواء لدى المواطنين أو لدى شركات القطاع الخاص التي تستفيد من الصناديق التنموية (الصناعي، والزراعي، العقاري، التسليف)، وقد أشرنا في التقرير إلى أن استمرار تراكم هذا الرقم وتصاعده ونموه يؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الصناديق التنموية على تقديم المزيد من القروض، التي نجد قوائم طويلة من المنتظرين لها.

وهناك حاجة إلى مزيد من الجهد وإلى تطبيق نظام لتحصيل أموال الدولة على الرغم من صعوبة الإجراءات وطول وقتها.

• في ظل زيادة نسبة المخالفات المالية وعدم وجود مساءلة ومحاسبة حقيقية لكل من خالف الأنظمة نجد عدم تجاوب من قبل

فقيه: نتطلع إلى شراكة مع مجلس الشورى لنعالج التجاوزات

الاجهزة المالية الحكومية، فما الحل؟

– ما ذكر بشأن المخالفات المالية فإن ما حُصل يمثل ما حُصل خلال الاثني عشر شهرًا في سنة التقرير، إضافة إلى ما يحصل من مبالغ عن سنوات سابقة؛ لأن عملية المطالبة والمتابعة مستمرة، فنحن في الديوان نتابع مع الجهات ونرفع الأمر من مستوى مدير الشؤون المالية إلى مستوى الوكيل ثم إلى مستوى الوزير ثم إلى المقام السامي، ونحاول ان تعرض هذه الأمور بوضوح وشفافية أمام مجلس الشورى. ونأمل تعزيز هذه الشراكة مع المجلس، ونريد منكم دورًا داعمًا أكبر حتى نعالج هذه الأمور، وقد فَعّلنا العديد من مواد النظام التي تحيل عشرات الحالات إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

• في ظل الطفرة المالية الضخمة تركزت المشروعات الكبيرة على شركتين يعرف عنهما ارتفاع تكاليف عقودها إلى ثلاثة وخمسة اضعاف التكلفة الحقيقية، وهذا بالتأكيد هدر واضح للمال العام، ناهيك عن مخالفة نظام المشتريات الحكومية، فاين الديوان من كل هذا؟

– بالنسبة إلى الطفرة فقد فتحنا الأبواب للشركات التي تأتي من الخارج لكي تنفذ، إلا ان المشكلة التي تواجه الاجهزة الحكومية انها لا تجد المقاولين القادرين على التنفيذ، والمشروعات التي تعطى لهم اكثر من طاقتهم، وهذا احد أسباب تأخر المشروعات وتعثرها، لذا، فمن الأفضل لتنفيذ مشروعات كبيرة فتح الباب لشركات لها باع طويل في هذه المجالات. أما موضوع الشراء المباشر؛ فهو جانب من الجوانب التي تؤدي إلى الاجتهادات، فالنظام يحدد صلاحيات للمسؤولين، حيث نجد ان اربعة عقود وخمسة توقع في الأسبوع نفسه، إضافة إلى التشابه في التجهيزات والاعيان المطلوب تنفيذها. إن طبيعة العينة الإحصائية وطبيعة التدقيق تعتمد على عينة، ولا يمكن بأي حال من الاحوال التدقيق في كل مستند. أما العقود فنحن ندققها بالكامل ونعطيها أهمية خاصة نتيجة للظروف الخاصة التي نمر بها.

• اشار الديوان في تقريره انه لحظ تضخم ارصدة العهد تحت التحصيل. الا ترون ان بقاء هذه المبالغ سنين طويلة حرم الخزينة العامة للدولة من اموال كثيرة لو حصلت في وقتها لوجهت في

فقيه: مخصصات المشروعات قد تذهب لأمور غير مجدية!

مشروعات تنموية؟

– اتفق بأن موضوع العهد مصدر قلق؛ لأن هذه الأموال تخص الدولة وصرفت لأغراض محددة، ونظام العهد يؤكد أنه يجب تسوية العهد مع نهاية السنة، ويجب عدم تدوير ارصدتها الفائضة إلى سنة أخرى، وهذا الأمر غير واقع ويؤدي إلى تراكم العهد. وهناك لجنة دائمة ما بين وزارة المالية وبين ديوان المراقبة العامة مهمتها المتابعة. وعلى الرغم من ذلك فإن العملية مستمرة والرصيد الإجمالي المتراكم يفوق (٢٥) مليار ريال في الوقت الحالي، وسوف نستمر – إن شاء الله– في متابعة هذه الأمور.

• اشار الديوان في تقريره إلى تراخي الكثير من الجهات الحكومية في الصرف من اعتمادات المشروعات التنموية مما ادى إلى تعطل الكثير من المشروعات التي يحتاجها الوطن. وبعض الاجهزة الحكومية قد تلجأ إلى تجزئة المشروعات حتى تقع هذه المشروعات ضمن الصلاحية المنوطة بصاحب الصلاحية.

– بعض الجهات لا تنجح في تنفيذ المشروع أو تتأخر في تنفيذه لأي سبب من الاسباب، فلا تكتفي بهذا، بل تلجأ إلى أخذ المبالغ من الباب الرابع وتصرفها على أمور غير منتجة وغير مجدية فلا يشعر المواطن بوجودها أو بتأثيرها. وهذا الأمر يشير إلى أن هناك خللاً في مرحلة التخطيط وتحديد الأولويات وتخصيصها، وفي تحديد الاعتمادات ومناقشتها مع وزارة المالية. لذا، فإن هذا الأمر يحتاج إلى وقفة مراجعة لأسلوب تحديد الأولويات وتقدير الاعتمادات التي تطلب من وزارة المالية، ثم التحديد الفعلي للاعتماد من قبل وزارة المالية.

• لم سمي هذا المرفق الحكومي بديوان المراقبة العامة وهو لا يراقب سوى الجزء المالي فحسب؟ الم يحن الوقت للنظر في امكانية تغيير هذا الاسم؟

– قد يوحي اسم الديوان بأمور قد لا تدخل ضمن اختصاص الديوان، لكن الديوان عندما أُنشئ كان يتولى الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة معًا، فجاءت التسمية، لكن الاسم لا يعطي للإنسان العادي الدلالة الدقيقة على دور الديوان، والعبرة بما هو موجود في نظام الديوان من اختصاصات محددة ومرسومة لا يستطيع الديوان تجاوزها.

• من خلال تقرير الديوان اتضح ان الديوان يوضح الاسباب المؤدية إلى المخالفات المستمرة في اجهزة الدولة وسبل العلاج مما يشير إلى ان العلاقة بين الديوان وبين الاجهزة الحكومية الاخرى مثل العلاقة بين الطبيب والمريض.

– نحن ملزمون بمراجعة الحسابات وإبلاغ الجهات، والجهات ملزمة بحكم القانون والنظام بأن تأخذ أو لا تأخذ، وإذا اختلفنا يرفع الأمر لولي الأمر، وهناك لجان عليا تتمثل في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة العامة لمجلس الوزراء، ثم مجلس الوزراء الذي يفصل في هذه الأمور. فليست لدينا حلول قسرية وليست لدينا سلطة تنفيذية، ولا نستطيع أن نجبر أحدًا أن يعمل شيئًا، ونحن نرفع الأمر لولي الأمر، وقد صدرت عدة توجيهات في مناسبات مختلفة آخرها صدر الشهر الماضي يؤكد وجوب تمكين الديوان من ممارسة اختصاصه بكل حرية واستقلالية، وعمم ذلك على جميع الأجهزة الحكومية.

• اقترح ان يعد الديوان دراسة شاملة تبدأ بدراسة اسلوب إعداد الميزانية العامة للدولة وتقويمه مع البحث عن مكامن الخلل في ذلك مقارنة بالاسلوب العلمي النموذجي وتحديد التبعات التي تولدت نتيجة لذلك. ودراسة تقييم الواقع التقني والنظام المالي والمحاسبي القائم حاليا ومقارنته بالنموذج العالمي للدول المتقدمة.

– الحاجة ماسة إلى تحديث أسلوب إعداد الميزانية والتقديرات، وقد سبق لنا أن قدمنا لوزارة المالية مقترحًا بإعادة النظر في دراسة أسلوب تحديد الاعتمادات للجهات المختلفة، وهناك ما يعرف بأسلوب البرامج؛ بحيث تنطلق البرامج من خطط التنمية المعتمدة، فتكون المخصصات في إطارها، ويعطى الجهاز التنفيذي مرونة أكبر حتى يتصرف في الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها.